شح المازوت يشل حركة نقل الركاب في حلب

تخفيض الرحلات الجماعية الخارجية ٢٥ بالمئة حتى نهاية الشهر

السماح بتبادل الميكرو باصات بين خطوط المدينة

| حلب- خالد زنكلو

تفاقمت أزمة نقل الركاب في مدينة حلب بشكل غير مسبوق، بسبب شح مادة المازوت المخصصة للنقل الداخلي الجماعي، سواء للسرافيس أم لباصات النقل، ما أدى إلى حدوث اختناقات في معظم مسارات وسائل النقل وشل حركة بعضها الآخر.

واتخذت محافظة حلب قرارات عديدة للتخفيف من أزمة السير والنقل، وبذلت جهوداً حثيثة عبر لجنة نقل الركاب لهذه الغاية، في ظل تخفيض مخصصاتها من المازوت إلى النصف، على خلفية تراجع عدد إرساليات المادة، أسوة ببقية المحافظات.

ولحل أزمة الازدحام في قطاع النقل، جالت أخيراً لجنة نقل الركاب المصغرة، برئاسة عضو المكتب التنفيذي المختص في المكتب التنفيذي للمحافظة على خطوط المدينة التي تشهد ازدحاما وكثافة مرورية، ولاسيما في وقت الذروة، لتقييم الوضع الراهن فيها وإيجاد الحلول الممكنة، وشملت الجولة مواقع عديدة مثل ساحة الجامعة ومستديرة أبو ريشة المجاورة ومستديرة الشرطة بحي الفرقان ومستديرة الصاخور وحي الفيض.

وبيّنَ مصدر في محافظة حلب أن دوريات فرع المرور كلّفت بالتشدد في قمع مخالفات الميكروباصات التي لا تصل إلى نهاية خطوطها مع توجيه رؤساء الدوريات بتحويل مسارات بعض باصات النقل الداخلي إلى المحاور الأكثر ازدحاماً، بحسب حاجة تلك الخطوط، وخصوصاً خطوط الدائري وسيف الدولة والمعري والأشرفية.

وذكر المصدر لـ«الوطن» أن لجنة المحروقات وفرت المازوت لوسائل النقل الجماعي وفق الموارد المتاحة التي فرضها تراجع عدد الطلبات اليومية المخصصة للمحافظة، لافتاً إلى أن هناك فرصة جلية للحد من الازدحام ومن مخالفات تجزئة الخطوط في ضوء القرار الذي اتخذته اللجنة بتفريغ خط الدائري الجنوبي، الذي يعد من أطول الخطوط ويشهد مخالفات عديدة، وتخديم الخط بـ25 باصاً كحد أدنى من شركة النقل الداخلي، التي لديها 81 باصاً تخدم 9 خطوط في المدينة والريف، على أن يسري القرار بداية الشهر القادم.

وأشار إلى أن لجنة نقل الركاب، وخلال اجتماعاتها العديدة برئاسة محافظ حلب حسين دياب، سمحت بتبادل الميكرو باصات بين خطوط المدينة وبأسس محددة تراعي الحفاظ على عدد الميكرو باصات في الخطوط التي يتم فيها التبادل، ومثال ذلك تدعيم خط الدائري الشمالي بالميكرو باصات العاملة على خط نظيره الجنوبي.

ومن شأن إفراغ خط الدائري الجنوبي من سرافيسه العاملة عليه وعددها 225 مركبة، ونقلها إلى خطوط أخرى لتدعيمها، مثل الدائري الشمالي، وفق خطة المحافظة، أن يخفف الضغط على تلك الخطوط ويحل أزمة المواصلات بشكل جزئي.

وكانت اللجنة خفضت مخصصات النقل الجماعي الداخلي بنسبة 50 بالمئة ليومي الجمعة والسبت، إلى جانب تخفيض عدد رحلات النقل الجماعي الخارجي بنسبة 25 بالمئة حتى نهاية الشهر الجاري، مع العمل على إدارة الموارد المتاحة من المشتقات النفطية في بعض القطاعات بغية تعزيزها لمصلحة قطاع النقل الجماعي لخطوط المدينة والريف والمحافظات.

وسبق للجنة أن خاطبت شركة «تكامل» من أجل معالجة الخلل الفني الذي حدث في شحن بطاقات النقل الجماعي، على خلفية نقص مستحقات وسائل النقل الجماعي، وعممت على محطات الوقود بضرورة التقيد بكميات المازوت المشحونة بشكل فعلي يومياً للبطاقات بما لا يتجاوز سقف البطاقة كحد أقصى، وتقرر حينها مخاطبة وزارة النفط لمنح الصلاحيات اللازمة إلى المحافظة لمراقبة عمل جهاز التتبع الإلكتروني «GPS»، لتنظيم عمل المركبات ومعالجة أي خلل قد يحصل، إذ إن الصلاحيات الأساسية محصورة بإدارة الشركة في دمشق فقط.

ورصدت «الوطن» ازدحاماً ملحوظاً

> بعض السائقين يرفعون التعرفة إلى ألفي ليرة

واختناقات في عدد من مواقع خطوط المدينة، وبخاصة التي تعتمد على السرافيس في عملية النقل دون الباصات، وتلك التي تقل وسائلها الموظفين وطلاب الجامعة إلى ساحة الجامعة ومستديرتي العمارة والصخرة، حيث كلية الآداب الأضخم بين الكليات على مسافة قريبة منها.

سائق أحد السرافيس لخص المشهد بسهولة وبساطة، وقال لـ«الوطن»: تتراوح مخصصاتي من المازوت يومياً في الوقت الراهن بين 2 إلى 6 ليترات فقط، وهي لا تكاد تكفيني لثلاث دورات بدل عشر دورات على خطي، الذي يصل إلى تجمع من كليات الجامعة، ولذلك أضطر إلى تجزئة خطي إلى خطين كي أستطيع العمل لأطول فترة ممكنة!.

والحال أن تجزئة الخطوط إلى خطين أو ثلاثة خطوط، هو واقع معظم خطوط السرافيس في المدينة، وخصوصاً الخطوط الطويلة، والتي جرى تحويل معظمها إلى باصات النقل الداخلي العامة والخاصة، لحل المعضلة، العصية عن الحل، كما هو حال خطوط حلب الجديدة جنوبي وشمالي والحمدانية شرقي وصلاح الدين والدائري الشمالي، على حين ينتظر الدائري الجنوبي دوره مع تلك الباصات مطلع الشهر القادم لوضع حد لمعاناة الركاب الذين لم تؤد شكاويهم المتكررة إلى نتيجة.

سائق سرفيس آخر، كشف لـ«الوطن» أن خط سيره من مكان إقامته في الشيخ مقصود إلى نقطة انطلاق خطه في مركز المدينة، تستلزم ليتري مازوت ذهاباً وإياباً، وهو ما لا يلحظه نظام التتبع الإلكتروني، ولا تأخذه بالحسبان لجنة نقل الركاب، كما في سابق عهدها مع هذه الإشكالية، مشيراً إلى أنه قطع على خط سيره مسافة 115 كيلو متراً لكنه حصل فقط على 10 ليترات مازوت من مخصصاته، وتساءل: «من سيعوضني فرق سعر المازوت الذي اشتريته من السوق السوداء»؟!.

ويلجأ أصحاب وسائقو بعض خطوط السرافيس إلى مضاعفة تعرفة الركوب إلى ألفي ليرة يومي الجمعة والسبت، بزعم حرمانهم من مخصصاتهم في هذين اليومين واستجرارهم المازوت من السوق السوداء، حتى إن بعضهم يتقاضى 4 آلاف ليرة بتجزئة الخط إلى خطين.

كما أن حال باصات النقل الداخلي ليست بأحسن من حال الميكرو باصات، بما يخص الازدحام الحاصل عليها، إذ يضطر نصف ركاب الباص أو أكثر إلى الوقوف طوال الخط في وقت الذروة، في معظم الخطوط، التي قلصت هي الأخرى مخصصاتها من المازوت أيضاً بنسب محددة ضغطت على مفاصل عملها، وأرغمت على تخفيض عدد الباصات العاملة على خطوط المدينة، مع تقليص تواتر وصولها إلى مواقفها المقررة. وتسببت أزمة المواصلات وشحّ المازوت، برفع أسعاره في السوق السوداء من 16 إلى 17.5 ألف ليرة سورية، ولجأ بعضهم إلى تهريب المشتقات النفطية من المناطق التي تقع خارج سيطرة الدولة، كالرقة الواقعة تحت نفوذ ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد».

تأخر المازوت فأسرع الحطب

ألفا ليرة سعر كيلو الحطب بينما أصبح ليتر المازوت ما بين ١٥ إلى ١٨ ألف ليرة

| حماة- محمد أحمد خبازي

يستعد المواطنون في حماة وخصوصاً بالمناطق الغربية من المحافظة لكونها أشد برودة، للموسم الشتوي بشراء ما يلزمهم من الحطب، لتأخر الجهات المعنية بتوزيع مازوت التدفئة ولعدم كفاية الخمسين ليتراً إذا حصل عليها المواطنون في موعد قريب!.

وبيّنَ العديد من المواطنين لـ«الوطن»، أنهم اشتروا حطباً بما يمكنهم من تغطية الشتاء بنحو 2000 ليرة للكيلو، موضحين أن ذلك هو الخيار الوحيد أمامهم لعدم توافر مازوت التدفئة، ولعدم قدرتهم المادية على شرائه من السوق السوداء، فسعر الليتر اليوم مابين 16- 18 ألف ليرة، ولهذا كانت التعديات على الحراج والغابات الطبيعية كثيفة، بهدف القطع الجائر والتفحيم، وبيع الحطب قبل الموسم الشتوي في العديد من تلك المناطق.

وبيّنَ مدير الحراج بزراعة حماة عبد الكريم المحمد، أن الضابطة العدلية نظمت من بداية العام ولتاريخه نحو 179 ضبطاً حراجياً بحق المعتدين على الحراج بمجال عمل وإشراف زراعة حماة، وهي أقل من الفترة ذاتها بالعام الماضي، التي بلغ فيها عدد الضبوط 370 ضبطاً، موضحاً أنه تمت مصادرة كميات كبيرة من الأحطاب والآليات التي كانت تحملها، بعد تنظيم الضبوط اللازمة وإحالتها للقضاء.

ولفت إلى أن خطة التحريج للعام القادم تتضمن 70 هكتاراً، والأنواع المراد إنتاجها للعام ذاته 150 ألف غرسة، في حين الغراس المعدة للبيع حالياً 96 ألف غرسة.

ومن جانبه، بيّنَ مدير الموارد الطبيعية في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب فايز المحمد لـ«الوطن» أن المديرية نظمت منذ بداية العام الحالي نحو 235 ضبطاً حراجياً بحق المعتدين على الحراج والغابات بمجال إشراف الهيئة، وأحالت مرتكبيها إلى القضاء المختص.

وشملت الضبوط مخالفات قطع وتشويه مناطق حراجية ومصادرة 42 طناً من الأحطاب المعدة للبيع بشكل مخالف وستباع وفق نظام العقود بالمزاد العلني للقطاع الخاص.

ولفت إلى أن خطة التحريج تتضمن 102 هكتار والتي بدأ تنفيذها في بداية الشهر القادم، وأولوية خطة التحريج لهذا الموسم هي في الأراضي والغابات التي طالتها الحرائق خلال الصيف الماضي، والمناطق التي تعرضت للقطع الجائر بهدف التحطيب، مع تجهيز نحو 115 ألف غرسة حراجية في مشتل سلحب من مختلف الغراس الحراجية لتنفيذ تلك الخطة.

الوضع المعيشي يتطلب تأمين بيئة عمل حقيقية تضمن بقاء العاملين ضمن وظائفهم

رئيس عمال السويداء: عزوف عن الترشح للنقابات العمالية بسبب عدم تحقيق الحكومة لوعودها للعمال

| السويداء– عبير صيموعة

أكد رئيس اتحاد عمال السويداء هاني أيوب وجود عزوف عن الترشح للنقابات العمالية نتيجة خلخلة الثقة بالتنظيم النقابي لعدم تحقيق الحكومة أياً من وعودها المتتالية التي تمت المطالبة بها من التنظيم لمصلحة العمال وأولها زيادة الرواتب والأجور في ظل الواقع المعيشي الصعب، إضافة إلى الوعود بتأمين النقل الجماعي للعاملين، فضلاً عن عدم تثبيت العمال المؤقتين والطبابة العمالية للمتقاعدين والتي جرى الوعد فيها ولم تتحقق كذلك، يضاف إليها متممات الراتب وطبيعة العمل والجولات وإضافات العمل حتى الحوافز التي صدر بصددها مرسوم من السيد الرئيس، حيث لم يتم تطبيق المرسوم حتى تاريخه، علماً أن قرار التريث بنظام الحوافز ألحق ضرراً بجميع العاملين في جميع القطاعات وخاصة القطاعات الإنتاجية وأدى إلى زيادة أعداد الاستقالات وتسرب العمالة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد أن الوضع المعيشي يتطلب تأمين بيئة عمل حقيقية تضمن بقاء العاملين ضمن وظائفهم وأبسطها تأمين النقل الجماعي بما يضمن وصول العامل إلى عمله بأقل التكاليف، مبيناً أنه رغم الوعود بتأمينه من رئاسة الوزراء منذ سنتين إلا أن الاتحاد ما زال ينتظر وزارة المالية بأن تقوم بالإفراج عن الكتلة المالية التي تم رصدها لعمليات النقل.

وبين أيوب أن من أهم المطالب التي يجب تحقيقها على وجه السرعة هي تثبيت العمال المؤقتين القائمين على رأس عملهم خاصة في ظل التسربات الحاصلة من جراء الاستقالات أو التغيب عن مكان العمل وهو مطلب يمكن تحقيقه لأنه لن يكلف الحكومة أعباء مالية إضافية من جراء حصول هؤلاء العمال على رواتبهم الشهرية أصولاً.

وأشار إلى ضرورة تحقيق الضمان الصحي الذي يشمل العمال المتقاعدين لأن حاجة العامل المتقاعد للرعاية الصحية تفوق حاجته إليه على رأس عمله، علماً أنه مطلب جرى طرحه بالمجلس العام أمام الحكومة وتم تقديم وعد من وزير المالية بدراسته لحاجته إلى رصد الاعتمادات وما نتمناه أن تكون هناك جدية في العمل على إقراره.

ودق رئيس الاتحاد ناقوس الخطر من إفراغ القطاع الإنتاجي من الخريجين من الفنيين والعاملين نتيجة التسرب من العمل وكبر سن العاملين سواء في المعمل الآلي للسجاد أم معمل الأحذية أو معمل تقطير العنب والتي كانت من المعامل الرائدة على مستوى القطر، مؤكداً صعوبة الاستمرار بعملية الإنتاج ضمنها إن لم يتم رفدها بالعمالة لعدم وجود الصف الثاني من الفنيين والعاملين المؤهلين رغم أن العمال الحاليين ما زالوا صامدين ومحافظين على مواقع العمل رغم عدم تحقيق أبسط مطالبهم التي من شأنها تعزيز صمودهم، لافتاً إلى ضرورة العمل على رفد كل المؤسسات بالعمالة في ضل النقص الكبير الموجود حالياً خاصة مع وجود كثير من الخريجين الطالبين للعمل على أن يتم إقرار المسابقات على مستوى كل وزارة وليس بإقرار مسابقة مركزية على غرار المسابقة السابقة التي لم تجد نفعاً ولم تلب الحاجة، فضلاً عن أن التأخير في نتيجة المسابقة أدى إلى عدم التحاق كثير من الناجحين بوظائفهم نتيجة السفر والهجرة.